المواءمة بين مخرجات التعليم لكليات المجتمع وسوق العمل: مقارنة في الممارسات بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية

ا.د/ عبدالله بن عطية الزهراني
كلية المجتمع - جامعة الملك سعود

الملخص:

جاءت الدراسة الحالية بهدف التعرف على درجة المواءمة بين مخرجات التعليم لكليات المجتمع السعودية والأمريكية وحاجات ومتطلبات سوق العمل والمقارنة بينهما وذلك في ضوء الممارسات والمجالات والأنشطة والمقاييس التي تؤخذ بعين الاعتبار لتحقيق التوافق المستهدف. ولتحقيق ذلك تم استخدام المنهج الوصفي المسحي، وإعداد استبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات. ولقد تم في الدراسة الحالية الوصول إلى عينة عشوائية بلغت (٦٢٨) فرداً من كليات المجتمع السعودية (N=306) والامريكية (N=322) . ولقد توصلت الدراسة إلى تفوق كليات المجتمع الأمريكية في درجة تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم وحاجات ومتطلبات سوق العمل على نظيراتها السعودية، حيث أن كليات المجتمع السعودية المبحوثة تقوم بالممارسات المتعلقة بتحقيق هذه المواءمة بمستوى متوسط، في حين تمارسه الكليات الأمريكية بمستوى عالٍ. كما أظهرت النتائج أن أنشطة التعلم القائم على العمل، وجمع البيانات والتحقق من صحة احتياجات أصحاب المصلحة الرئيسيين كانتا الأدنى من بين المجالات والأنشطة ذات العلاقة بعملية المواءمة في كليات المجتمع السعودية. كما أظهرت النتائج أن كليات المجتمع السعودية المبحوثة تستخم مقاييس تحقيق المواءمة بمستوى منخفض مقارنةً بكليات المجتمع الأمريكية التي تستخدم هذه المقاييس بمستوى عالٍ. وفي ضوء هذه النتائج ، فقد أوصت الدراسة بمجموعة من الإجراءات التي يمكن أن تسهم في تحسين واقع المواءمة موضوع الدراسة.

الكلمات المفتاحية: المواءمة، مخرجات التعليم، حاجات ومتطلبات سوق العمل، كليات المجتمع، السعودية، الولايات المتحدة الأمريكية .

Alignment between the educational outcomes of community colleges and the labor market: a comparison of practices between the Kingdom of Saudi Arabia and the United States of America

Abstract:

The current study aims to identify the degree and comparing of alignment between the educational outcomes of Saudi and American community colleges and the needs and requirements of the labor market. The approach of descriptive research method was used, and a questionnaire was prepared for collecting data. A random sample of (628) individuals from Saudi (N=306) and American (N=322) community colleges were selected. The results showed that the American community colleges are superior in the degree of achieving the intended alignment over their Saudi counterparts; the Saudi community colleges carried out the practices related to achieving this alignment at a medium level, while the American colleges practice it at a high level. The results also showed that work-based learning activities, data collection and validation of the needs of key stakeholders related to the alignment process were the lowest among Saudi community colleges, and they use alignment measures at a low level also, compared to American community colleges that use these measures at a high level. In light of these findings, a set of actions were recommended to enhance the intended alignment.

Keywords: alignment, educational outcomes, needs and requirements of the labor market, community colleges, Saudi Arabia, the United States of America.

المقدمة:

تعد المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل من أبرز التحديات المعاصرة التي تواجه جميع دول العالم مع وجود تفاوت بينها في الجهود والممارسات ذات العلاقة. وتعد قضية تدني أو غياب المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل من أبرز القضايا التي تشغل اهتمام المعنيين في المنظومة التعليمية؛ كون هذه المواءمة تمثل مقياساً حيوياً لمستوى الاستثمار بالثروة الحقيقية للمجتمع ألا وهي الثروة البشرية. وحيث أن التعليم يُعد استثمارٌ وليس استهلاكاً، فإنه يتطلب مواكبة مستمرة لتطلعات سوق العمل واحتياجاته ليحقق العوائد المنشودة منه. وللأسف أظهرت العديد من مؤشرات اليونسكو والبنك الدولي محدودية قدرة التعليم -وخاصة التعليم العالي- في الدول العربية على تحقيق مواءمة فاعلة بين مخرجات التعليم وحاجةَ المجتمع والسوق المحلية قبل الدولية (كيطان وأخرون، ٢٠١٤)، وهذا بدوره كان سبباً بارزاً في تزايد نسب البطالة في الدول العربية.

وفي المملكة العربية السعودية، يعتبر ضعف المواءمة بين مخرجات التعليم والتدريب مع احتياجات سوق العمل من أبرز التحديات التي تواجه قطاع التعليم (موقع وزارة التعليم، ٢٠٢٣). ومع انطلاق رؤية المملكة ٢٠٣٠ وبرامج التحول الوطني ٢٠٢٥، باتت هذه القضية أولوية وطنية وتم إدراجها كهدف محوري من أهداف التعليم ٢٠٢٥. وبالتالي بدأ العمل على تطوير منظومة التعليم وتجويدها بشكل يسهم في توفير المعارف والمهارات التي يطلبها سوق العمل، سعياً لتحقيق النمو الاقتصادي على المدى الطويل وتقليل مستويات البطالة. ولكن في الواقع وبالمقارنة مع الممارسات بالدول المتقدمة، فإنَّ "ضمان جودة التعليم" كغاية من غايات التنمية المستدامة تحتاج إلى مؤشرات قياس تعكس مدى التطور في مستويات المهارة المعرفية التي تقدمها الجامعات لخريجيها والتي تؤدي

بشكل طبيعي وتدريجي إلى زيادة مستويات التنمية؛ حيث أنه إذا كانت مخرجات جودة التعليم معتمدة بشكل أساسي على المهارات التي تتوافق مع احتياجات ومتطلبات سوق العمل فإنها ستنعكس إيجابياً على النمو الاقتصادي ومجالات التنمية المستهدفة وبالتالي الحد من معدلات البطالة المرتفعة في المملكة، حيث بلغ معدل البطالة للسعوديين (١٥) سنة فأكثر للربع الثالث ٢٠٢٢ (٩.٩%) (الهيئة العامة للإحصاءات، المملكة العربية السعودية، ٢٠٢٣)، ويعتبر هذا المعدل مرتفعاً بالمقارنة مع بعض الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية والتي لا يتجاوز فيها هذا المعدل حاجز (٤%) (U.S. Employment - Statistics & Facts, 2019).

وكغيرها من الدول العربية، تعتري عملية المواءمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل في المملكة جوانب ضعف تعزى إلى انخفاض في كل من الكفاءة الداخلية النوعية (كضعف المعارف والقدرات والقيم الإنتاجية والتأهيل المناسب)، والكفاءة الخارجية الكمية والنوعية (كالزيادة أو النقص في أعداد الخريجين في تخصصات معينة) لمؤسسات التعليم العالي (حسين، ٢٠١٢). وعليه، لا زالت الحاجة ماسة لتبني تصور واضح لكيفية المواءمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل ضمن أطر وخطط تنموية متكاملة، والاستفادة من الممارسات والمقاييس العالمية في هذا المجال. حيث تبنت العديد من الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية برامج وسياسات موجهة في ضوء مجموعة من الممارسات الهادفة إلى تعزيز العلاقة والتكامل بين ثلاثة أقطاب وهي: التعليم والمجتمع وسوق العمل؛ مما أدى بصورة مباشرة إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة من جهة، والموازنة بين مخرجات التعليم وحاجات ومتطلبات سوق العمل من جهة أخرى، وبالتالي تقليل معدلات البطالة (دمنهوري، ٢٠١٣).

وفي هذا السياق، تأتي هذه الدراسة للوقوف على الممارسات سواء المشاريع أو المبادرات التي تبنتها وزارة التعليم في المملكة لتحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل على مستوى كليات المجتمع، ومقارنتها مع واقع البيئة الأمريكية وصولاً إلى بلورة الممارسات الناجعة في هذا السياق.

مشكلة الدراسة:

بالنظر إلى واقع التعليم العالي في البيئة العربية، لا يخفى على أحد أن نسبة هامة من خريجي الجامعات العربية ومنها السعودية تعاني من البطالة، وهذا بدوره يفرض حاجة ماسة إلى العمل على المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وحاجات ومتطلبات سوق العمل ذات الطبيعة الديناميكية، فمثلاً أشارت دراسة كل من (الأنصاري، ٢٠٠٠؛ التركستاني، ٢٠٠٥؛ دمنهوري، ٢٠١٣) أن السبب الرئيس وراء هذه النسب الهامة من البطالة في السعودية يعزى إلى ضعف المواءمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل. وتعّد كليات المجتمع أحد مؤسسات التعليم العالي والتي تقدّم درجة علمية جامعية متوسطة، وعليه، تمثل مخرجاتها كأي نظام أخر الغاية الأساسية لوجودها، وتؤشر مخرجاتها التعليمية درجة متانة النظام التعليمي فيها، وفي ضوء محدودية الدراسات المعمقة في مجال عملية المواءمة بين مخرجات التعليم لكليات المجتمع وسوق العمل السعودي والممارسات المتبعة من قبل الجهات المعنية بذلك، تبقى الصورة غير واضحة أمام صانعي القرار ومطوري السياسات التعليمية في المملكة، وبالتالي محدودية القدرة على رسم البرامج والسياسات المناسبة للارتقاء بمخرجات التعليم لهذه الكليات بما يتواءم وحاجة سوق العمل. وفي ضوء ذلك، تسعى الدراسة الحالية للإجابة عن التساؤل التالي: "ما درجة المواءمة بين مخرجات التعليم لكليات المجتمع السعودية والأمريكية وحاجات ومتطلبات سوق العمل؟"، وتم تقسيم هذا التساؤل إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي:

١- ما مستوى تطبيق الممارسات المتعلقة بتحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم لديها وحاجات ومتطلبات سوق العمل في كليات المجتمع السعودية والأمريكية؟

٢- ما هي أبرز المجالات التي تؤخذ بعين الاعتبار لتحقيق التوافق بين مخرجات التعلم ومتطلبات سوق العمل في كليات المجتمع السعودية والأمريكية؟

٣- ما مستوى تنفيذ الأنشطة المتعلقة بتحقيق التوافق بين مخرجات التعلم ومتطلبات سوق العمل في كليات المجتمع السعودية والأمريكية؟

٤- ما مستوى استخدام المقاييس ذات العلاقة بتحقيق التوافق بين مخرجات التعلم ومتطلبات سوق العمل في كليات المجتمع السعودية والأمريكية؟

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة الحالية من أهمية قضية المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وحاجات ومتطلبات سوق العمل على المستوى المحلي والعالمي، حيث تعتبر هذه العملية العمود الفقري والأساس للوصول إلى مجتمع المعرفة واقتصادياته. وبما أن المواءمة بين مخرجات التعليم لكليات المجتمع وسوق العمل تهدف إلى تزويد سوق العمل بخريجين أكفاء قابلين للتعلم الذاتي والمستمر، يمتلكون المعارف والمهارات والكفايات التي تساعدهم على الاندماج في عملهم بالشكل الذي يطلبه سوق العمل، وعليه فإن بناء الممارسات العلمية القويمة لعملية المواءمة سالفة الذكر ستسهم في تحقيق هذا الهدف وبالتالي الوصول إلى ترشيد كفاءة الانفاق على التعليم والحد من الهدر الاقتصادي والبشري. كما تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تتناول واقع ممارسات عملية المواءمة بين مخرجات التعليم لكليات المجتمع وحاجات ومتطلبات سوق العمل وذلك بتناول ثلاث محاور لهذه العملية وهم: محور سوق العمل ومحور اصلاحات الاقتصاد ومحور تطوير التعليم، ومقارنة هذه الممارسات مع ما هو متبع في الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية ومحاولة الاستفادة في تعزيز جوانب عملية المواءمة سالفة الذكر. ويؤمَّل أن يستفيد من نتائج هذه الدّراسة متّخذو القرار في كليات المجتمع السعودية، ووزارة التّعليم في المملكة، من خلال تبني التوصيات والحلول المقترحة التي تقدمها لهم هذه الدراسة؛ لتحسين واقع المواءمة بين مخرجات التعليم العالي السعودية وحاجات ومتطلبات سوق العمل. كما يؤمل أن يستفيد الباحثون عمومًا من نتائج هذه الدراسة، إذ من الممكن أن تثير هذه الدراسة لديهم الرّغبة في

إجراء المزيد من البحوث المتعلّقة بموضوع جودة مخرجات التعليم العالي، ودورها في تلبية متطلبات سوق العمل.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية بشكلٍ عام إلى التعرف على درجة المواءمة بين مخرجات التعليم لكليات المجتمع السعودية والأمريكية وحاجات ومتطلبات سوق العمل والمقارنة بينها وذلك في ضوء الممارسات والمجالات والأنشطة والمقاييس التي تؤخذ بعين الاعتبار لتحقيق التوافق المستهدف.

حدود الدراسة:

الحدود البشرية: ستقتصر الدراسة الحالية على عينة من القيادات وأعضاء هيئة التدريس في كليات المجتمع السعودية والجامعات الأمريكية.

الحدود المكانية: كليات المجتمع السعودية والأمريكية وسوق العمل السعودي.

الحدود الزمانية: خلال العام الجامعي ٢٠٢٢/٢٠٢١م.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

عملية المواءمة بين مخرجات التعلم وسوق العمل: المفهوم والأهداف والمنهجية

يعرف كل من Cleary & Van Noy (2014) عملية المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل على أنها "مجموعة الأنشطة والنتائج ذات الصلة بهدف ضمان قيام مؤسسات التعليم العالي بتخريج الأعداد الصحيحة من الخريجين بالمهارات الضرورية لسوق العمل بطريقة تدعم الأهداف المهنية للطلبة وتتسق مع الرسالة المؤسسية والظروف الاقتصادية للدولة". وللأسف لا يوجد حاليًا مقاييس أو معايير تحدد كيفية تقييم وتحقيق العدد "الصحيح" من الخريجين والمهارات "الضرورية" لسوق العمل

(Froeschle, 2019). ويرى كل من Harmon & MacAllum (2013) وجود عدد محدود جداً من الأدلة بشأن النهج والطريقة القابلة للعمل على النحو الأمثل والصالحة لمختلف مجموعات أصحاب المصلحة ومستويات التنفيذ. وبشكل عام، فإن لعملية المواءمة هدفين متشابكين ومتكاملين وهما: المواءمة على مستوى "الوظيفة الشاغرة" والمواءمة على مستوى "المهارات" (Wilson, 2020).

ينطوي الهدف الأول - المواءمة على مستوى "الوظيفة الشاغرة"- على مطابقة عدد الخريجين من برامج معينة مع الطلب الكمي على العاملين في سوق العمل. ويتطلب تحقيق هذه المواءمة "الحصول على الأرقام بشكل صحيح"، وبالتالي فهذا الهدف يسعى للإجابة على التساؤل التالي: "هل يتطابق عدد الخريجين مع عدد فرص العمل؟". واما فيما يتعلق بالهدف الثاني، فإن المواءمة على مستوى "المهارات" تعد مقياسًا لمدى توافق المهارات في أي برنامج مع احتياجات أصحاب العمل وتفضيلاتهم (Colby, Sullivan, Sheppard & Macatangay, 2018). وعليه، فإن هذا الهدف يسعى للإجابة على التساؤل التالي: "هل يمتلك الخريجون المهارات التي تتناسب مع المهارات المطلوبة للوظائف ذات الصلة في سوق العمل؟". ويعتبر هذا الهدف الأكثر تعقيداً مقارنةً بالهدف الأول؛ وذلك لأن المهارات التي يبحث عنها أصحاب العمل تمثل المتطلبات الأساسية للوظيفة، وهذه المهارات يمكن أن تتغير حسب ظروف سوق العمل أو تفضيلات أصحاب العمل المعينين، وبالتالي ضرورة مواكبتها من خلال البرامج النوعية في الكليات مما يزيد من فرصة حصول الخريج على الوظيفة (Capelli, 2014).

يعتبر تحقيق هدفي المواءمة -الوظائف الشاغرة والمهارات- مهمة غير بسيطة إذا نظرنا إلى الواقع المعقد للتعليم العالي المعاصر. حيث يتطلب هذا الواقع الموازنة بين احتياجات العديد من الفئات والأطراف الداخلية والخارجية أصحاب المصلحة، بالإضافة إلى العمل على إنجاز العديد من المهام في سياق بيئة خارجية دائمة وسريعة التغير. فقد تعني "الأرقام الصحيحة" و"المهارات الضرورية" شيئًا

مختلفًا بالنسبة لصانعي السياسات والطلبة وأصحاب العمل (Adams, Edmonson, & Slate, 2013). وفي هذا السياق، ينطوي تحديد الأهداف والأنشطة المتعلقة بالمواءمة على أصحاب المصلحة، مع الاستجابة بشكل حيوي ومستمر لظروف سوق العمل المتغيرة (Van Horn & Corre, 2020).

ومن جهةٍ أخرى، توفر أسواق العمل الكلية والعوامل الديناميكية الأخرى أساسًا مهمًا لفهم عملية المواءمة بين مخرجات التعلم وسوق العمل. فخصائص الاقتصاديات العالمية والوطنية، وكذلك ديناميكيات سوق العمل الإقليمية والمحلية تعتبر من العوامل التي يجب مراعاتها فيما يتعلق بفهم عملية المواءمة بين مخرجات التعلم وسوق العمل (Froeschle, 2019). فمن الناحية التطبيقية، تتطلب الصناعات الجديدة والناشئة ذات الظروف الاقتصادية وأسواق العمل الديناميكية، بالإضافة إلى الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية، أساليب مختلفة لمعالجة حالات عدم التأكد في أسواق العمل مقارنةً بأسواق العمل الأكثر استقراراً. من هنا، فإن المدى الزمني الطويل للعديد من البرامج الأكاديمية في المؤسسات التعليمية يمثل تحدياً بارزاً فيما إذا كانت هذه المؤسسات قادرة على التنبؤ بالطلب على القوة العاملة في اقتصاد عالمي يتسم بالتعقيد وديمومة التغيير (Kelderman, 2013). ولتبسيط هذه العملية، يمكن البدء من خلال الإجابة عن التساؤل التالي: "كيف تنفذ الجهات الفاعلة عملية المواءمة في إطار الوظيفة الشاغرة والمهارات؟"، فاعتماداً على المستوى المؤسسي، فإن الجهات الفاعلة في عملية المواءمة تضم مجموعة من الأفراد بما في ذلك قادة نظام التعليم العالي، وقادة الكليات ورؤساء الأقسام الأكاديمية، وأعضاء هيئة التدريس والموظفين والطلاب وأصحاب العمل والمسؤولين الحكوميين ومؤسسات العمل والخدمة والمنظمات غير الحكومية (Van Horn & Corre, 2011) والتي تشارك في عملية المواءمة من خلال القيام بمجموعة متنوعة من الأنشطة في العديد من مجالات التعليم العالي.

يمكن أن تدعم جميع مجالات التعليم العالي، بما في ذلك المناهج الدراسية والأنشطة المنهجية الداعمة لها، هدفي عملية المواءمة، ولكن لا يوجد "نهج واحد يناسب الجميع"، ويرتبط اختيار البرامج وتحديد مستويات التحاق الطلبة فيه بناءً على مستويات ومعدلات الطلب على القوة العاملة ارتباطاً مباشراً مع هدف المواءمة المتعلق بالوظيفة الشاغرة. حيث تتركز الجهود وكحد أدنى نحو التأكد من أن البرامج المقدمة تؤدي إلى وظائف مطلوبة بين أصحاب العمل في سوق العمل المستهدف. كما تقوم المؤسسات التعليمية أيضًا بإدارة التسجيل في البرامج بحيث يتناسب عدد الخريجين مع فرص العمل للعاملين في هذه المهن، وذلك لضمان عدم وجود نقص حاد أو زيادة في المعروض من الخريجين الذين يحملون شهادات معينة وفي تخصصات معينة أيضاً (Aspen Institute, 2014). ويرى كل من (Pellegrino & Hilton, 2014) أن مسؤولي التعليم العالي يميلون عادةً إلى تحقيق هدف "مواءمة المهارات" من خلال ضبط البرامج ومحتوياتها المنهجية بناءً على احتياجات سوق العمل. وهذا بدوره قد يسهم في توليد توتر محوري لعملية المواءمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل وذلك في إطار تحقيق التوازن بين احتياجات أصحاب المصلحة من ناحية تحديد أسواق العمل وأرباب العمل الذين يتماشون معهم، وما إذا كانوا يتبعون نهجاً واسعاً أو ضيقاً لمواءمة المهارات. فعادةً، تختلف أنظمة ومؤسسات وبرامج التعليم العالي اختلافاً كبيراً في مدى سعيها لمواءمة محتوى مناهجها مع الاحتياجات المستقبلية المتوقعة لأصحاب العمل مقابل الحفاظ على محتوى أوسع يدعم أهداف التعلم طويلة الأجل للطلبة مع تحقيق درجات مرونة إجمالية مع متطلبات سوق العمل. وبمجرد تحديد محتوى البرنامج، تأتي الخطوة الأساسية والأهم في كيفية نقل هذا المحتوى للطلبة لتعزيز عملية المواءمة. ويرى (Fain, 2013) أن هنالك العديد - وبشكل متزايد- من المبادرات والأدبيات المتعلقة باستراتيجيات التدريس تحث على التعلم النشط والتطبيقي بالإضافة إلى التعلم القائم على حل المشكلات كطرق فعالة لتحقيق مستويات عالية من التعلم وتعميقه، كما وتعتبر جهود الاصلاح التعليمي الحالية والمتمثلة بالتعليم القائم على الكفاءة والتعلم السياقي ونماذج تسريع التعلم طرقًا

واعدة لتقديم التعليم الذي يعزز الاستعداد والجاهزية للعمل لدى الطلبة وبالتالي مساندة عملية المواءمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل.

ومن جهة الأنشطة المنهجية الداعمة للمناهج الدراسية، تعتبر فرص التعلم القائم على العمل إحدى أهم الوسائل القادرة على اكساب الطلبة الخبرة التعليمية التي يمكن أن تساهم في تطوير مهاراتهم ذات الصلة بسوق العمل. ومن أبرز أشكال هذه الفرص كل من: التدريب الداخلي، والتعليم التعاوني، والتدريب المهني، والتدريب العملي، والتدريبات السريرية، والتدريب أثناء العمل، والمحاكاة التجارية، والمتحدثون الضيوف، ومسابقات الطلبة، والأكاديميات المهنية، والأيام الوظيفية، وبرامج التلمذة الصناعية وغيرها (Alfred, Charner, Johnson & Watts, 2013). وبشكل مشابه يرى كل من (Stasz & Brewer, 1998) أن الأنشطة التي تُشرك الطلبة في مشاريع حقيقية يمكن أن توفر فرصاً تعليمية مماثلة. من ناحيةً أخرى، يمكن أن تعزز أنظمة ومؤسسات وبرامج التعليم العالي عملية المواءمة بين مخرجات التعلم وسوق العمل من خلال تقديم خدمات المشورة والدعم للطلبة من خلال وحدات متخصصة في هذا المجال (Dominus, 2013). حيث تزود هذه الوحدات الطلبة بمعلومات حول طبيعة وهيكلية الطلب في سوق العمل كجزء من جلسات المشورة المهنية التقليدية. وفي سياق عملية المواءمة بين مخرجات التعلم وسوق العمل، يمكن المزج بين الإرشاد الأكاديمي والمهني بطرق جديدة أو توسيع نطاق الخدمات المهنية من خلال الحصول على مزيد من المشورة على مستوى الأقسام الأكاديمية. ومن جهة أخرى، يقوم عدد من أنظمة ومؤسسات التعليم العالي بإعداد وتنفيذ عدد من الطرق للوصول إلى الطلبة في وقت مبكر لتقديم المشورة المهنية والأكاديمية لهم، كإجراء التواصل مع طلبة المدارس الثانوية وأولياء الأمور، وتقديم مقررات مهنية إجبارية لجميع طلاب السنة الأولى أو الثانية، وفي بعض الأحيان يتم تقديم أنشطة التطوير المهني الإلزامي للطلبة (Chan & Derry, 2013).

أنشطة عملية المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل:

لتعزيز عملية المواءمة بين مخرجات التعلم وسوق العمل، تحتاج الأنظمة والمؤسسات التعليمية القيام بثلاثة أنشطة مترابطة وهي (Cleary & Van Noy, 2014):

النشاط الأول: جمع البيانات والتحقق من صحة احتياجات أصحاب المصلحة الرئيسيين: يعتبر جمع البيانات والمعلومات حول المهارات واحتياجات الوظيفة الشاغرة في سوق العمل المستهدف، وكذلك حول احتياجات الطلاب وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين من الأنشطة الهامة على صعيد تحقيق عملية المواءمة بين مخرجات التعلم وسوق العمل. ومن مصادر البيانات والمعلومات في هذا السياق كل مما يلي (Sparks et al., 2011; Wilson, 2020):

١-البيانات المتاحة للجمهور: وتتمثل بجميع البيانات الصادرة عن الجهات الحكومية كمكاتب الاحصاءات والعمل والتعليم وغيرها.

٢- المسوحات والمشاركة المباشرة لأصحاب العمل: وهذا يتطلب إعداد استمارات متخصصة لتحديد الوظائف الشاغرة الحالية والمستقبلية والمهارات ذات العلاقة من قبل أصحاب العمل في سوق العمل المستهدف، كما يمكن إشراك أصحاب العمل في مجالس استشارية متخصصة لإعداد البرامج ومناهجها.

٣-بيانات الوظائف في الوقت الحقيقي: يتم جمع هذه البيانات عن طريق تجميع وتحليل منشورات الوظائف عبر الإنترنت، وبالتالي فهي توفر صورة أكثر حداثة عن اتجاهات التوظيف ومتطلبات المهارات للوظائف الشاغرة. وفي بعض الدول كالولايات المتحدة، تقوم بعض الشركات بإعداد هذه البيانات وبيعها للأنظمة والمؤسسات التعليمية وغيرها من الجهات المهتمة.

وبحسب (Aspen Institute, 2014)، لا توجد حالياً معايير محددة تشير إلى مصادر البيانات ومؤشراتها التي يمكن أن توفر المعلومات الأكثر موثوقية وتتسم بالصلاحية والدقة حول الوظائف الشاغرة والمهارات ذات العلاقة في سوق العمل.

النشاط الثاني: الدمج بين البيانات والمعلومات المستسقاة والبرامج: يعد دمج البيانات والمعلومات في البرامج مسألة واسعة ومعقدة في نفس الوقت، حيث يمكن لأصحاب المصلحة القائمين على عملية المواءمة أن يختلفوا اختلافًا كبيرًا في المجالات التي يسعون إلى تركيز أنشطتهم فيها، علاوةً على ذلك، يختلف دمج المعلومات وفقًا للمستوى المؤسسي (نظام، مؤسسة، كلية، قسم، برنامج، مقرر). وهنا وخلال هذا النشاط، يمكن اتخاذ قرارات جوهرية بخصوص إنشاء برامج جديدة أو حذفها أو التعديل عليها. كما يتضمن تحديد محتويات البرامج ومناهجها بالإضافة إلى الاستراتيجيات التعليمية المناسبة وغيرها من القضايا الهامة على صعيد تحقيق المواءمة.

النشاط الثالث: بناء العلاقات: يعتبر نشاط بناء العلاقات، وخاصةً مع أصحاب العمل، عنصراً هاماً في مجال تحقيق المواءمة بين مخرجات التعلم وسوق العمل في سياق بيئة التعليم العالي. وفي الواقع العملي، يقوم أصحاب العمل بتعيين خريجين من مؤسسة تعليمية موثوق بها ولديه علاقات معها، كما يمكن لهذه العلاقات أن تساعد أصحاب القرار في المؤسسة التعليمية في الوصول إلى المعلومات اللازمة من أصحاب العمل وإدماجها في مجالات المناهج الدراسية والأنشطة المنهجية الداعمة لها. وعليه، يمكننا القول بأن نشاط بناء العلاقات يمكن أن يعتبر كنتيجة ثانوية لأنشطة المواءمة الأخرى. فعلى سبيل المثال، في حالة قيام المؤسسة التعليمية بإجراء اتصال مكثف مع أصحاب العمل لجمع البيانات والمعلومات حول الوظائف الشاغرة والمهارات المطلوبة (النشاط الأول)، فإن ذلك يؤدي بدوره إلى بناء علاقات مع أصحاب العمل (النشاط الثالث). ومن جهة أخرى، قد تحتاج المؤسسة التعليمية لبناء علاقات مع أصحاب العمل إلى القيام ببعض الأنشطة الداعمة لهذا النشاط، كعقد لقاءات واجتماعات وورش عمل يشارك فيها أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين

(طلبة، أعضاء هيئة تدريس وموظفين، أصحاب العمل، وغيرهم) وذلك لتعزيز الاتصالات بين مكونات البرنامج، وقد يحتاج ذلك أيضاً بناء شراكات متعددة خارج المؤسسة التعليمية مع أصحاب العمل (de Castro & Karp, 2009).

مخرجات عملية المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل:

من أجل فهم وتقييم فيما إذا كانت جهود عملية المواءمة في مؤسسات التعليم العالي تلبي احتياجات الطلبة وأرباب العمل والاقتصاديات المحلية، يجب بناء وإعداد مقاييس لمخرجات هذه العملية. ومن خلال مراجعة الباحث لبعض الأدبيات والدراسات السابقة (Cleary & Van Noy, 2014; Froeschle, 2019) لهذه الجزئية الهامة، أتضح أن هنالك مجموعة من المقاييس ذات العلاقة بمخرجات عملية المواءمة بين مخرجات التعلم وسوق العمل يمكن إدراجها في ضوء هدفي المواءمة وعلى النحو التالي:

المقياس الأول: عدد الخريجين بالمقارنة مع فرص العمل المتاحة: في ضوء هذا المقياس، ومن خلال مقارنة عدد الخريجين من البرامج بعدد الوظائف المطلوبة الحالية أو المستقبلية، يمكننا تحديد مدى المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل (Froeschle, 2019). ويمكن حساب هذا المقياس على المستوى الوطني وتدريجه وصولاً إلى قياسه على مستوى مؤسسة تعليمية محددة؛ وذلك لإعطاء صورة شاملة عن الوضع الراهن لعملية المواءمة. وفي الممارسات العملية، تستخدم هذه الطريقة في كثير من الأحيان للحصول على قراءة أساسية عن مستوى المواءمة بين العرض (الخريجين الجدد) والطلب (فرص العمل) في سوق العمل.

المقياس الثاني: قيمة البرنامج في سوق العمل: يعتبر إعداد برامج ذات قيمة في سوق العمل الهدف المعلن للعديد من جهود إصلاح عملية المواءمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل الحالية. وعادةً، يتم استخدام الزيادة في أعداد البرامج ذات القيمة لدى صاحب العمل لقياس مستوى مواءمة المهارات ضمن جهود عملية المواءمة. وعملياً، يمكننا التحقق من

ذلك من خلال تحديد مدى استناد البرامج إلى معايير الصناعة في الإعداد والتنفيذ (Cleary & Van Noy, 2014).

المقياس الثالث: معدلات الدخل والتشغيل والإبقاء للخريجين: يستخدم العديد من الباحثين بيانات نتائج توظيف الطلبة، بما في ذلك التعيين، والاحتفاظ، وعوائد الأجور كمؤشرات حول فعالية عملية المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل (Schneider, 2013). فمثلاً، يمكن أن يشير التعيين الأولي ومعدل الأجور للطلبة إلى درجة المواءمة على مستوى الوظيفة الشاغرة وإلى درجة أقل من المواءمة على مستوى المهارات. من جهة أخرى، وفي ضوء نظرية رأس المال البشري، تشير معدلات الأجور المرتفعة لخريجي التعليم العالي إلى أن الطلبة لديهم المهارات المطلوبة (مواءمة المهارات) التي يحتاجها أصحاب العمل. ومن مميزات هذا المقياس، إمكانية توفير بيانات حول معدلات التغيير في التعيين، والاحتفاظ، وعوائد الأجور، كما يمكن استخدامه على مستوى النظام التعليمي وعلى مستوى المؤسسة التعليمية وحتى على مستوى البرامج.

المقياس الرابع: التقييم المباشر لخبرات كل من الخريجين وأصحاب العمل مع بعضهما البعض: يستند هذا المقياس إلى تحديد مدى توافق برنامج معين أو مجموعة برامج مع توقعات المهارات المطلوبة أو احتياجات أصحاب العمل أو أصحاب المصلحة الآخرين. وفي هذا الإطار، يعتبر رضا صاحب العمل مقياساً مباشراً لدرجة المواءمة وخاصةً على مستوى المهارات. ويمكن حساب هذا المقياس من خلال استطلاعات الرأي للطلبة وأصحاب العمل أو أحدهما فيما يتعلق بجودة البرامج المقدمة. ومن خلال هذا المقياس، يمكن توثيق حالات عدم التوافق بين المهارات المدرجة في برامج معينة والمهارات التي يحتاجها أصحاب العمل للوظائف المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بهذه البرامج (Cleary & Van Noy, 2014).

المقياس الخامس: بيانات معدلات دوران العمل الآنية: توفر البيانات المستقاة من الوظائف، والمعروفة أيضاً باسم "البيانات الآنية للوظائف"، بعضاً من الطرق الإضافية لقياس مدى تحقق هدفي عملية المواءمة (مواءمة الوظيفة الشاغرة ومواءمة المهارات)، بحيث يتم مقارنة محتوى المهارات في البرامج بالمهارات المطلوبة في إعلانات الوظائف من جهة، وكذلك تحليل طول الفترة الزمنية التي تبقى فيها إعلانات الوظائف منشورة، حيث يؤشر ذلك إلى أن الوظائف لا تزال شاغرة كون أصحاب العمل غير قادرين على العثور على الأيدي العاملة المطلوبة؛ وهذا بدوره يشير إلى أن الأيدي العاملة الحالية لا تمتلك المهارات الصحيحة أو أن عددها غير كافي لتغطية الاحتياجات (Capelli, 2014).

من هنا، لا يمكننا القول أن هنالك مقياس يوفر فهماً كاملاً لمخرجات عملية المواءمة، كما يمكن أن يتباين استخدام هذه المقاييس بناءً على مستوى التنفيذ أو نوع المؤسسة أو سوق العمل المستهدف أو ظروف سوق العمل (Rothwell, 2014). وعليه، فإن استخدام أكثر من مقياس يمكن أن يوفر فهماً أوضح لعملية المواءمة ويعطي صورة أدق عن مستويات تحقيقها.

الدراسات السابقة:

دراسات البيئة العربية:

أجرى **يونس (٢٠١١)** دراسة هدفت إلى التعرف على مدى ملائمة خريجي الجامعات السعودية لاحتياجات سوق العمل السعودي. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، ولقد قام الباحث بتوزيع استبانة على عينة من خريجي الجامعات السعودية بلغت (٣٨٤) خريجاً. ولقد توصلت الدراسة إلى وجود نقص في سوق العمل للعديد من التخصصات العملية والتطبيقية المناسبة لاحتياجاته، وذلك بسبب سوء توزيع طلبة الجامعات على التخصصات في سياق احتياجات ومتطلبات سوق العمل، مع ضعفهم بالإلمام المعرفي والمهاري التخصصي الذي يحتاجه سوق العمل السعودي.

وجاءت دراسة **السرحان (٢٠١٢)** بهدف التعرف إلى أثر تطبيقات المعايير المعتمدة للاعتماد الأكاديمي المؤسسي والبرامجي على مخرجات التعليم في الجامعات السعودية. وباستخدام الاستبانة، قام الباحث بجمع البيانات من عينة عشوائية بلغ قوامها (٨٢) عضواً من الهيئة التدريسية والإدارية في الجامعات المبحوثة. ولقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود ارتباط وثيق بين جهود الجامعات في التحسين المستمر لجودة برامجها وممارساتها، وبين مخرجات التعليم لديها، وبالتالي تحقيق أفضل مخرجات ذات جودة عالية تتوافق مع متطلبات وحاجات سوق العمل الحالية والمستقبلية.

وجاءت **دراسة العاني والنعيمي (٢٠١٣)**، بهدف التعرف على طبيعة العلاقة بين مخرجات التعليم العالي والتقني السعودي وسوق العمل والمشكلات المصاحبة والتحديات القائمة في ضوء المواءمة بين طرفي هذه العلاقة. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل تقوم على شراكة محدودة النطاق، مع الدور المحدود أيضاً للتدخلات الحكومية والجادة في تفعيل وتعضيد أركان هذه العلاقة، بالتوازي مع ضعف المناهج الدراسية وأساليب التدريس والتقويم وبرامج التدريب المصاحبة؛ مما أدى إلى وجود قصور واضح في معارف وقدرات ومهارات الخريجينبما يتناسب مع متطلبات واحتياجات سوق العمل.

وقام **متولي (٢٠١٣)** بإجراء دراسة تحليلية للوقوف على مدى ملائمة البرامج والتخصصات المقدمة من الجامعات السعودية لاحتياجات أصحاب العمل وتطلعاتهم وكيفية مواجهة تحديات التعليم العالي في هذا السياق ، ولقد توصلت الدراسة إلى أن هنالك مستوى محدود من الملائمة بين برامج وتخصصات هذه الجامعات المطروحة واحتياجات سوق العمل ومتطلباته.

وفي دراسة أخرى أجرتها **أبو عودة (٢٠١٦)** بهدف التعرف على مدى ملاءمة مخرجات التعليم العالي مع احتياجات سوق العمل في فلسطين، وقامت الباحثة باستخدام المنهج الوصفي التحليلي بتصميم ثلاثة استبيانات مختلفة وجهت لكل من خريجي

الجامعات الفلسطينية (ن=٢٧٥)، والمشرفين الأكاديميين بهذه الجامعات (ن=٥٠)، وأصحاب العمل في القطاعين العام والخاص (ن=٥٠). وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة وجود مستوى متدني من المواءمة بين مخرجات التعليم العالي مع احتياجات سوق العمل الفلسطيني في عدد كبير من التخصصات؛ مما نجم عنه وجود نسب بطالة مرتفعة بين خريجي الجامعات السعودية اقتربت لحدود ٦٢% في تخصصات كلية التجارة. كما أظهرت هذه الدراسة أن أبرز أسباب ضعف ملاءمة مخرجات التعليم العالي مع احتياجات سوق العمل يكمن في ضعف اهتمام السلطة الفلسطينية بوضع السياسات اللازمة لتحديد الأعداد والنوعيات من الاحتياجات الحالية والمستقبلية للأيدي العاملة، وغياب الدراسات المنهجية على مستوى الجامعات لبلورة حاجات سوق العمل ومتطلباته، مع محدودية التنسيق بين وزارتي التعليم والعمل، وكذلك غياب الآليات التوجيه والإرشاد المناسبة للطلبة بما يتلاءم وحاجات سوق العمل.

في حين جاءت دراسة **داغر وآخرون (٢٠١٦)** بهدف تحديد درجة المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وحاجات ومتطلبات سوق العمل الأردني. واستهدفت الدراسة عيّنة الدراسة من (٣٨٠) فرداً من إداريّي مؤسسات المجتمع المحلي، حيث قام الباحث بتوزيع استبانة مصممة من قلبه لغايات تحقيق هدف الدراسة. وأظهرت نتائج هذه الدراسة وجود درجة متوسطة من المواءمة مخرجات التعليم العالي وحاجات ومتطلبات سوق العمل الأردني.

أما دراسة **الدلو (٢٠١٧)** فقد هدفت إلى اقتراح استراتيجية لتعزيز عملية المواءمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل الفلسطيني. وباستخدام المنهج الوصفي التحليلي، والاستبانة كأداة لجمع البيانات، قام الباحث باستهداف (٢٠٠) خريجاً وخريجة من الجامعات الفلسطينية. وقد توصلت الدراسة إلى وجود ضعف واضح وفجوة عميقة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل الفلسطيني، مع محدودية العلاقات والمساهمات بين مؤسسات التعليم العالي والمجتمع وسوق العمل.

ولتحديد أسباب الفجوة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل، جاءت دراسة **الرويس (٢٠١٩)** بهدف الوقوف على هذه الأسباب ومعالجتها. واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على بطاقة التحليل، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الفجوة بين النظرية والتطبيق في الميدان التعليمي، والتركيزعلى الجوانب النظرية المعرفية، وضعف التواصل بين مراكز الدراست بالجامعات وسوق العم، بالإضافة إلى محدودية كفاءة برامج التدريب وتطوير المهارات تمثل أبرز الأسباب الكامنة وراء الفجوة بين مخرجات التعليم وسوق العمل. وأوصت الدراسة بضرورة إعادة هيكلة الجامعات السعودية لتواكب خطة التحول الوطني، ورؤية المملكة ٢٠٣٠.

أما دراسة **المرزوقي (٢٠٢٠)**، فقد ركزت على رصد وتحليل المواءمة بين مخرجات تخصصات كليات الاتصال في جامعة الشارقة بدولة الإمارات العربية المتحدة مع احتياجات إدارات الاتصال المؤسسي في المنظمات الحكومية باستخدام منهج دراسة حالة. وقد توصلت توافق بعد المهارات، والمعرفة، والتطوير الذاتي مع المتطلبات الوظيفية لمجتمع الدراسة مع الحاجة إلى دعم المخرجات التطبيقية للمواد الدراسية المقررة، وإدراج التدريب التعاوني بالشراكة مع مختلف المؤسسات الإعلامية.

كما أجرت **لرضي (٢٠٢١)** دراسة هدفت للتعرف على مدى المواءمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل باستهداف كليات الخدمة الاجتماعية بجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠ وسبل تحسينها. واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وأعدت استبانة ووزعتها على جميع طالبات الكليات المستهدفة بالدراسة، وعدد من موظفي وكالة التمكين لتنمية فرص العمل في وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية. وتوصلت الدراسة إلى وجود درجة جيدة من المواءمة بين مخرجات التعليم بجامعة الأميرة نورة وسوق العمل.

دراسات البيئة الأجنبية:

أجرى **Merwe (2013)** دراسة بهدف التعرف على العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل في سياق البيئة الإفريقية بالاستناد إلى نظرية رأس المال البشري. واستخدام الباحث المقابلات المعمقة مع ٣٥ ممثلاً لأصحاب العمل من عدة قطاعات كون العلاقة بين متغيري الدراسة متشعبة ومتعددة الأقطاب. وقد خلصت الدراسة إلى أن هنالك عدم مواءمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل في سياق البيئة الإفريقية.

وجاءت دراسة **Cleary & Van Noy (2014)** لتحديد أفضل استراتيجيات المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في البيئة الأمريكية، باستخدام البحث النوعي والمقابلات لتحقيق أهداف هذه الدراسة. ولقد توصلا في دراستهما إلى أن من أفضل الاستراتيجيات لتحقيق عملية مواءمة فاعلة يمكن تحديدها بالاستناد إلى مهارات القرن ٢١ المعتمدة عالمياً، ومشاركة أصحاب العمل في تخطيط البرامج الأكاديمية، وتطبيق التعلم القائم على العمل، والتعليم القائم على الكفاءات، والتعليم النشط القائم على حل المشكلات، بالإضافة إلى التقييم المستمر لمخرجات التعليم العالي، وتطبيق التعليم القائم على الكفاءات، وتقديم خدمات الدعم الأكاديمي والمهني للطلبة في ضوء متغيرات سوق العمل.

أما دراسة كلاً من **Holzer & Fellow (2015)** فقد استندت على معطيات المنهج النوعي بهدف التعرف على دور الكليات الجامعية في الولايات المتحدة الأمريكية في مواكبة متطلبات واحتياجات سوق العمل. وأظهرت نتائج دراستهما إن توظيف الأمريكيين في الوظائف ذات الأجور المتوسطة بدأ يأخذ اتجاهاً عكسياً نحو الانخفاض، وذلك بسبب اتجاهات كل من الطلب على الأيدي العاملة وكذلك ضعف مواءمة المهارات لاحتياجات سوق العمل. ولكن النتائج أيضاً أظهرت في نفس الوقت

أن الجامعات الخاصة الربحية كانت أكفأ من الجامعات الحكومية من ناحية تحقيق مستويات أعلى في عملية المواءمة مع سوق العمل.

كما وأجرت **Goldberg & Smith (2017)** دراسة في الولايات المتحدة الأمريكية بهدف التعرف على تأثير نوعية التعليم العالي على مخرجات سوق العمل في الولايات المتحدة الأمريكية مستخدماً منهجية البحث النوعي، إذ قاما بجمع عدد من الدراسات التي أجريت حول موضوع الدراسة وتحليل الأدب النظري الأمريكي ذو العلاقة. ولقد توصلت دراستهما إلى أن التعليم ذي الطابع التخصصي والمتوافق مع معطيات سوق العمل هو الأقدر على توفير موارد بشرية كفؤة لسوق العمل قادرة على مواكبة مستجداته باحترافية ومهنية عالية، وخلصت الدراسة أيضاً إلى تباين أدوار المراحل الدراسية التي يمر بها الطالب في التأثير على قراره المهني المستقبلي.

تعقيب على الدراسات السابقة:

يتفق الباحث مع الدراسات السابقة في ضرورة تحقيق مستويات عالية من المواءمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل لما لذلك من أثر واضح على التنمية البشرية والاقتصادية والتغلب على مشكلة البطالة مصدر العديد من المشكلات الاجتماعية والسياسية. ويلاحظ على الدراسات السابقة وخاصةً العربية منها الاستناد بشكل كبير على استطلاع أراء أصحاب المصلحة (جامعات وخريجين وأصحاب العمل) حول عملية المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل، في حين ركزت الدراسات الأجنبية على البحوث النوعية وإجراء المقابلات كأدوات لجمع البيانات واستخلاص النتائج. وعليه، ستقوم الدراسة الحالية بالاستناد على الاستبانات كأداة لجمع البيانات. من جهة أخرى، يلاحظ على الدراسات السابقة غياب التحديد الدقيق للممارسات المتعلقة بعملية المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في البيئات المتعددة وإجراء مقارنات بين هذه الممارسات. وعليه، وفي ضوء هذا النقص الواضح لمثل هذا النوع من الدراسات، تأتي الدراسة الحالية لتغطية هذا النقص

من خلال دراسة هذه الممارسات في كل من البيئة السعودية والبيئة الأمريكية وإجراء المقارنات ذات العلاقة.

منهجية الدراسة:

استندت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي المقارن، بحيث لا يتم الوقوف عند حدود وصف الظاهرة موضوع الدراسة ولكن يمكننا من الذهاب إلى أبعد من ذلك من خلال إجراء التحليلات والتفسيرات والمقارنات بهدف التوصل إلى تعميمات ذات معنى ما أمكن، وكذلك الاسهام في تطوير واقع الظاهرة محل الدراسة والوقوف على أهم ايجابياتها وسلبياتها؛ لتطوير الايجابيات ومحاولة الحد من السلبيات والتخلص منها.

مجتمع وعينة الدراسة:

استهدفت هذه الدراسة القيادات الأكاديمية (عميد ووكلاء ورؤساء أقسام) وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية والأمريكية الحكومية. ولقد قام الباحث باختيار (٥) كليات مجتمع سعودية مستهدفاً جميع القيادات الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس فيها والبالغ عددهم (٣٥٠) فرداً. أما في البيئة الأمريكية، فقد احتاج ذلك من الباحث السفر إلى الولايات المتحدة الأمريكية خلال شهر (٧) من العام ٢٠٢٢م، واختيار (٣) كليات مجتمع حكومية لغايات تحقيق أهداف الدراسة، مستهدفاً جميع القيادات الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس فيها والبالغ عددهم (٤٥٠) فرداً. وفي ضوء صيغة Richard Geiger التالية (روفاني، ٢٠٢٢: ١٠٩٥):

$$n = \frac{\left(\frac{z}{d}\right)^2 \times P(1-P)}{1 + \frac{1}{N}\left[\left(\frac{z}{d}\right)^2 \times P(1-P) - 1\right]}$$

حيث:

n= حجم العينة المراد حسابه N: حجم المجتمع P= الاحتمال (٠.٥)

z: الدرجة المعيارية ١.٩٦ عند معامل ثقة ٠.٩٥ d= نسبة الخطأ (٠.٠٥)

فإن أدنى حجم للعينة ولغايات هذه الدراسة هو (١٨٤) فرداً في البيئة السعودية، و(٢٠٨) فرداً في البيئة الأمريكية.

أداة الدراسة:

قام الباحث باستخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات من عينة الدراسة، حيث تم تطوير الاستبانة بالاستناد إلى طروحات الإطار النظري والدراسات السابقة المتعلقة بأبعاد الدراسة. وفي شكلها النهائي، تضمنت استبانة الدراسة جزئين أساسيين هما:

الجزء الأول: تضمن معلومات عامة حول عينة الدراسة من حيث الجنس والعمر وطبيعة العمل وعدد سنوات الخبرة.

الجزء الثاني: اشتمل على مجموعة من الأبعاد التي تهدف إلى قياس موضوع الدراسة وعلى النحو الآتي:

البعد الأول: الممارسات التي تقوم بها كليات المجتمع السعودية والأمريكية لتحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم لديها وحاجات ومتطلبات سوق العمل. بُني هذا البعد على (٨) عبارات.

البعد الثاني: المجالات التي تؤخذ بعين الاعتبار لتحقيق التوافق بين مخرجات التعلم ومتطلبات سوق العمل في كليات المجتمع السعودية والأمريكية. بُني هذا البعد على (٥) عبارات.

البعد الثالث: الأنشطة المنفذة لتحقيق التوافق بين مخرجات التعلم ومتطلبات سوق العمل في كليات المجتمع السعودية والأمريكية. بُني هذا البعد على (٣) عبارات

البعد الرابع: المقاييس المستخدمة لتحقيق التوافق بين مخرجات التعلم ومتطلبات سوق العمل في كليات المجتمع السعودية والأمريكية. بُني هذا البعد على (٥) عبارات.

وانسجاماً مع طبيعة أبعاد الدراسة الحالية، تم استخدام مقياس ليكرت ذو الخمس فئات في القياس، وعلى النحو الآتي: (١) لـ(بدرجة منخفضة جداً)، (٢) لـ(بدرجة منخفضة)، (٣) لـ(بدرجة متوسطة)، (٤) لـ(بدرجة عالية)، (٥) لـ(بدرجة عالية جداً).

إجراءات تطبيق أداة الدراسة.

قام الباحث بتوزيع الاستبانة إلكترونياً على جميع أفراد عينة الدراسة (N=800) بعد أخذ موافقتهم بالمشاركة الطوعية بالدراسة والحصول على البيانات. وبعد مراجعة الاستبيانات الإلكترونية، وجِد أن العدد الإجمالي للاستجابة كان (٩٠) قيادي أكاديمي، و(٥٣٨) عضو هيئة تدريس وبنسبة استرجاع بلغت (٧٨.٥%). ويبين الجدول رقم (١) توزيع عينة الدراسة لبعض الخصائص الديمغرافية والوظيفية.

جدول رقم (١): توزيع عينة الدراسة حسب بعض الخصائص

المتغير	الفئات	الكليات السعودية (ن=٣٠٦)		الكليات الأمريكية (ن=٣٢٢)	
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
الجنس	ذكر	١٨٢	%٥٩.٥	١٩٦	%٦٠.٩
	أنثى	١٢٤	%٤٠.٥	١٢٦	%٣٩.١
العمر	أقل من ٤٠ سنة	١٣١	%٤٢.٨	٨٥	%٢٦.٤
	٤٠-٥٠ سنة	١١٨	%٣٨.٦	٩٤	%٢٩.٢
	٥١ سنة فأكبر	٥٧	%١٨.٦	١٤٣	%٤٤.٤
سنوات الخبرة	أقل من ٥ سنوات	٧٣	%٢٣.٩	٥٢	%١٦.٢

	٥-١٠ سنوات	١٠٢	%٣٣.٣	٥٨	%١٨
	١١ سنة فأكثر	١٣١	%٤٢.٨	٢١٢	%٦٥.٨
طبيعة العمل	قيادي أكاديمي	٤٣	%١٤.١	٤٧	%١٤.٦
	عضو هيئة تدريس	٢٦٣	%٨٥.٩	٢٧٥	%٨٥.٤

يتضح من النتائج الواردة في الجدول رقم (١) أن معظم عينة الدراسة من فئة الذكور بأعمار تقل عن ٥١ عاماً، كما أن غالبيتهم يمتلكون خبرات تعادل ١١ سنة أو أكثر. في حين بلغ عدد القياديين الأكاديمين (90) قيادياً، وبلغ عدد أعضاء هيئة التدريس (538) عضواً.

صدق وثبات أداة الدراسة: تمَّ عرض استبانة الدراسة بصورتها الأولية على (٤) محكمين متخصصين وذوي خبرة في مجال الإدارة التربوية، والأخذ بمقترحاتهم وآرائهم المحكمين في إعادة صياغة بعض العبارات وتعديلها وحذف البعض منها وصولاً إلى استبانة الدراسة بصورتها النهائية. ولمزيد من التأكد من صدق الاستبانة، تم ايجاد معاملات الارتباط (بيرسون) بين درجة كل عبارة من عبارات البعد ودرجته الكلية (تراوحت بين (٠.٨٦٩-٠.٩٢٣))، بالإضافة إلى ارتباط كل بعد بالدرجة الكلية للاستبانة بعد تطبيقها على عينة الدراسة (تراوحت بين (٠.٧٧١-٠.٨٩٧))، والتي جاءت جميعها أعلى من الحد الأدنى (٠.٤٠) ودالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq$ ٠.٠١)؛ مما يؤشر إلى وجود اتساق داخلي عالي لإستبانة الدراسة، وكذلك ارتباط أبعاد الدراسة بموضوعها الأساس. وللتأكد من ثبات الاستبانة، قام الباحث باستخراج معاملات كرونباخ ألفا، وأظهرت النتائج أن قيمة هذه المعاملات بلغت (٠.٩٢١) للبعد الأول، و(٠.٩٠٣) للبعد الثاني، و(٠.٩٣٣) للبعد الثالث، و(٠.٩٢٧) للبعد الرابع، كما بلغت قيمة هذا المعامل لجميع عبارات الاستبانة (٠.٩٦٢)؛ وهذا يؤشر إلى ثبات عالي وضمن الحدود المقبولة لاستبانة الدراسة ويتوافق مع الغرض منها.

الأساليب الإحصائية المستخدمة: لقد تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS-20) في تحليل البيانات الأولية التي جمعها لأغراض هذه الدراسة، حيث شملت الأساليب الوصفية كلاً من التكرار والنسبة المئوية بالإضافة إلى

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية. كما تم استخدام اختبار ألفاكرونباخ لغايات التحقق من ثبات لاستبانة الدراسة، ومعامل ارتباط بيرسون للتأكد من صدق المحتوى والتركيبة لأداة الدراسة. وللكشف عن الفروقات بين كليات المجتمع السعودية والأمريكية في مستوى تحقيق عملية الماءمة موضوع الدراسة، فقد تم استخدام اختبار (ت) للعينات المستقلة.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

السؤال الأول: ما مستوى تطبيق الممارسات المتعلقة بتحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم لديها وحاجات ومتطلبات سوق العمل في كليات المجتمع السعودية والأمريكية؟

جدول رقم (٢): نتائج الممارسات ذات العلاقة بعملية المواءمة موضوع الدراسة

الممارسة	كليات المجتمع السعودية		كليات المجتمع الأمريكية		قيمة (ت)	الدلالة الإحصائية
	متوسط حسابي	انحراف معياري	متوسط حسابي	انحراف معياري		
مطابقة عدد الخريجين من برامج محددة مع الطلب الكمي للعاملين في سوق العمل	٣.١٢	٠.٨٧٦	٤.٦٢	٠.٦٤٧	١٢.٠٥	٠.٠٠١**
مواءمة المهارات في أي برنامج مع احتياجات وتفضيلات أصحاب العمل.	٣.٣٣	٠.٩٠٨	٤.٤٥	٠.٧٤٣	٨.٤١	٠.٠٠١**
الموازنة بين احتياجات المجموعات المتعددة، أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين	٣.٠٣	٠.٧٧٨	٤.٦٥	٠.٧٧٦	١٣.٢١	٠.٠٠١**
الاستجابة بشكل ديناميكي ومستمر لظروف سوق العمل المتغيرة	٢.٨٨	٠.٨٥٤	٤.٥٢	٠.٧٢١	١٢.٩٧	٠.٠٠١**
الأخذ بعين الاعتبار ميول أو تفضيلات العديد من الطلاب من حيث أهمية تحديد المسار التعليمي	٣.٤٣	٠.٨٥١	٤.٤٧	٠.٦٦٩	٨.٤٤	٠.٠٠١**
تحليل خصائص الاقتصادات العالمية والوطنية	٢.٠٧	٠.٧٨٤	٤.٦٦	٠.٧٠٩	٢١.٧٧	٠.٠٠١**
الأخذ بعين الاعتبار ديناميكيات سوق العمل الإقليمية والمحلية	٢.١١	٠.٨٥١	٤.٦٣	٠.٧٤١	١٩.٧٩	٠.٠٠١**
إشراك مجموعة من الأفراد بما في ذلك	٣.٢٢	٠.٩١١	٤.٦٨	٠.٧٤٦	١٠.٩٣	٠.٠٠١**

قادة نظام التعليم العالي وقادة الجامعات ورؤساء الأقسام الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس والموظفين والطلاب وأرباب العمل والمسؤولين الحكوميين ومؤسسات العمل والخدمات والمنظمات غير الحكومية						
المجموع العام	**٢.٩**	**٠.٧٠٢**	**٤.٥٩**	**٠.٦٢٢**	**١٥.٩٨**	****٠.٠٠١**

****دال احصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠.٠١).**

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (٢) أن كليات المجتمع السعودية المبحوثة تقوم بالممارسات المتعلقة بتحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم لديها وحاجات ومتطلبات سوق العمل بمستوى متوسط حسب المقياس المتبع بالدراسة؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لهذه الممارسات (٢.٩) وبانحراف معياري (٠.٧٠٢). في حين فإن كليات المجتمع الأمريكية المبحوثة تقوم بالممارسات المتعلقة بتحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم لديها وحاجات ومتطلبات سوق العمل بمستوى عالي حسب المقياس المتبع بالدراسة؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لهذه الممارسات (٤.٥٩) وبانحراف معياري (٠.٦٢٢). وتشير قيم (ت) الواردة في الجدول رقم (٢) والدالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠.٠١)، أن هناك فروقات دالة إحصائياً في جميع الممارسات المتعلقة بتحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم لديها وحاجات ومتطلبات سوق العمل بين كليات المجتمع السعودية والأمريكية ولصالح الكليات الأمريكية محل الدراسة. كما تظهر النتائج، أن كلاً من تحليل خصائص الاقتصادات العالمية والوطنية، والأخذ بعين الاعتبار ديناميكيات سوق العمل الإقليمية والمحلية تمارس بمستوى منخفض في كليات المجتمع السعودية المبحوثة حسب المقياس المتبع بالدراسة.

السؤال الثاني: ما هي أبرز المجالات التي تؤخذ بعين الاعتبار لتحقيق التوافق بين مخرجات التعلم ومتطلبات سوق العمل في كليات المجتمع السعودية والأمريكية؟

جدول رقم (٣): نتائج المجالات ذات العلاقة بعملية المواءمة موضوع الدراسة

المجال	كليات المجتمع السعودية		كليات المجتمع الأمريكية		قيمة (ت)	الدلالة الإحصائية
	متوسط حسابي	انحراف معياري	متوسط حسابي	انحراف معياري		
اختيار البرنامج وإدارة التسجيل أو التسجيل فيه	٤.٢٢	٠.٩٤٤	٤.٤١	٠.٧٧٢	١.٣٧	٠.١٧١
محتوى البرنامج وتطوير المناهج	٣.٨٨	٠.٩٦٤	٤.٤٣	٠.٨٠١	٣.٨٧	**٠.٠٠٢
استراتيجيات تعليمية	٣.٥٧	٠.٩٦٥	٤.٥٩	٠.٦٨٩	٧.٥١	**٠.٠٠١
أنشطة التعلم القائم على العمل	٢.٧٨	٠.٩٨٨	٤.٣٨	٠.٦١٢	١١.٩١	**٠.٠٠١
الإرشاد الطلابي وخدمات الدعم المقدمة لهم	٤.٥٦	٠.٨٧٦	٤.٦٣	٠.٧٧٣	٠.٥٣	٠.٥٩٦
المجموع العام	**٣.٨**	**٠.٨٨٧**	**٤.٤٩**	**٠.٧٨٦**	**٥.١٧**	**٠.٠٠١**

****دال احصائياً عند مستوى الدلالة (α≤٠.٠١).**

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (٣) أن كليات المجتمع السعودية المبحوثة تأخذ بعين الاعتبار مجموعة من المجالات لتحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم لديها وحاجات ومتطلبات سوق العمل بمستوى عالي حسب المقياس المتبع بالدراسة؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لذلك (٣.٨) وبانحراف معياري (٠.٨٨٧)، وكان أبزرها الإرشاد الطلابي وخدمات الدعم المقدمة للطلاب، واختيار البرنامج وإدارة التسجيل أو التسجيل فيه، ومحتوى البرنامج وتطوير المناهج. في حين فإن كليات المجتمع الأمريكية المبحوثة تأخذ بعين الاعتبار مجموعة من المجالات لتحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم لديها وحاجات ومتطلبات سوق العمل بمستوى عالي أيضاً حسب المقياس المتبع بالدراسة؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لذلك (٣.٨) وبانحراف معياري (٠.٧٨٦)، وكان أبزرها الإرشاد الطلابي وخدمات الدعم المقدمة للطلاب، والاستراتيجيات التعليمية، ومحتوى البرنامج وتطوير المناهج. وتشير قيم (ت) الواردة في الجدول رقم (٧) والدالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α≤٠.٠١)، أن هناك فروقات دالة إحصائياً في بعض المجالات التي تؤخذ بعين الاعتبار لتحقيق التوافق بين مخرجات التعلم ومتطلبات سوق العمل بين كليات المجتمع السعودية والأمريكية ولصالح الكليات الأمريكية محل الدراسة. كما تظهر النتائج، أن أنشطة التعلم القائم على العمل كانت الأدنى من بين المجالات التي تأخذ بعين الاعتبار لعملية المواءمة موضوع الدراسة في كليات المجتمع السعودية المبحوثة.

السؤال الثالث: ما مستوى تنفيذ الأنشطة المتعلقة بتحقيق التوافق بين مخرجات التعلم ومتطلبات سوق العمل في كليات المجتمع السعودية والأمريكية؟

جدول رقم (٤): نتائج تنفيذ الأنشطة ذات العلاقة بعملية المواءمة موضوع الدراسة

الأنشطة	كليات المجتمع السعودية		كليات المجتمع الأمريكية		قيمة (ت)	الدلالة الإحصائية
	متوسط حسابي	انحراف معياري	متوسط حسابي	انحراف معياري		
جمع البيانات والتحقق من صحة احتياجات أصحاب المصلحة الرئيسيين	٣.٣٥	٠.٨٨٧	٤.٧٢	٠.٨٨٩	٩.٧٨	٠.٠٠١**
دمج البيانات والمعلومات التي تم إنشاؤها والبرامج المقدمة	٣.٤٥	٠.٩٠٣	٤.٧٥	٠.٨٦٧	٩.٢٧	٠.٠٠١**
بناء العلاقات	٣.٦٩	٠.٩٧١	٤.٦٨	٠.٨٨٤	٦.٧١	٠.٠٠١**
المجموع العام	**٣.٥**	**٠.٨٧٥**	**٤.٧٢**	**٠.٧٨٩**	**٩.٢١**	**٠.٠٠١****

****دال احصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠.٠١).**

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (٤) أن كليات المجتمع السعودية المبحوثة يقوم بتنفيذ مجموعة من الأنشطة لتحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم لديها وحاجات ومتطلبات سوق العمل بمستوى عالي حسب المقياس المتبع بالدراسة؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لذلك (٣.٥) وبانحراف معياري (٠.٨٧٥). في حين نفذت كليات المجتمع الأمريكية المبحوثة هذا الأنشطة بمستوى عالي أيضاً ولكن أعلى من مستوى تنفيذ كليات المجتمع السعودية المبحوثة؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لذلك (٤.٧٢) وبانحراف معياري (٠.٧٨٩). وتشير قيم (ت) الواردة في الجدول رقم (٤) والدالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠.٠١)، أن هناك فروقات معنوية في تنفيذ جميع الأنشطة المتعلقة بتحقيق التوافق بين مخرجات التعلم ومتطلبات سوق العمل بين كليات المجتمع السعودية والأمريكية ولصالح الكليات الأمريكية محل الدراسة. كما تظهر النتائج، أن جمع البيانات والتحقق من صحة احتياجات أصحاب المصلحة الرئيسيين كانت الأدنى من بين هذه الأنشطة في كليات المجتمع السعودية المبحوثة.

السؤال الرابع: ما مستوى استخدام المقاييس ذات العلاقة بتحقيق التوافق بين مخرجات التعلم ومتطلبات سوق العمل في كليات المجتمع السعودية والأمريكية؟

جدول رقم (٥): نتائج استخدام المقاييس ذات العلاقة بعملية المواءمة موضوع الدراسة

المقاييس	كليات المجتمع السعودية		كليات المجتمع الأمريكية		قيمة (ت)	الدلالة الإحصائية
	متوسط حسابي	انحراف معياري	متوسط حسابي	انحراف معياري		
عدد الخريجين بالمقارنة مع فرص العمل المتاحة	٢.٢٣	٠.٨٧٦	٤.٥٢	٠.٦٦٧	١٨.٢٤	٠.٠٠١**
قيمة البرنامج في سوق العمل	٢.١٦	٠.٨٨٧	٤.٥٤	٠.٦٨٩	١٨.٦١	٠.٠٠١**
معدلات الدخل والتشغيل والإبقاء للخريجين	١.٩٨	٠.٩٠٢	٤.٢٨	٠.٧٥٢	١٧.٢٩	٠.٠٠١**
التقييم المباشر لخبرات كل من الخريجين وأصحاب العمل مع بعضهما البعض	٢.٢٢	٠.٨٩٢	٤.٤٤	٠.٧٧١	١٦.٦٧	٠.٠٠١**
بيانات معدلات دوران العمل الآنية	١.٨٨	٠.٩١١	٤.٥١	٠.٨٢٢	١٩.٠٤	٠.٠٠١**
المجموع العام	**٢.٠٩**	**٠.٨٦٦**	**٤.٤٦**	**٠.٧٥٣**	**١٨.٢٩**	**٠.٠٠١****

****دال احصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠.٠١).**

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (٥) أن كليات المجتمع السعودية المبحوثة تستخم مقاييس تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم لديها وحاجات ومتطلبات سوق العمل بمستوى منخفض حسب المقياس المتبع بالدراسة؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لذلك (٢.٠٩) وبانحراف معياري (٠.٨٦٦)، في حين تستخدم كليات المجتمع الأمريكية المبحوثة هذه المقاييس بمستوى عالي حسب المقياس المتبع بالدراسة؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لذلك (٤.٤٦) وبانحراف معياري (٠.٧٥٣). وتشير قيم (ت) الواردة في الجدول رقم (٥) والدالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠.٠١)، أن هناك فروقات معنوية في مستويات استخدام مقاييس تحقيق التوافق بين مخرجات التعلم ومتطلبات سوق العمل بين كليات المجتمع السعودية والأمريكية ولصالح الكليات الأمريكية محل الدراسة. كما تظهر النتائج، أن جميع المقايسس الواردة في الجدول رقم (٥) تستخدم بمستوى منخفض من قبل كليات المجتمع السعودية المبحوثة حسب المقياس المتبع بالدراسة.

ويبين الجدول رقم (٦) الترتيب التنازلي للأبعاد الأربعة للدراسة وفقاً للكليات محل الدراسة.

جدول رقم (٦): الترتيب التنازلي لأبعاد الدراسة حسب الكليات محل الدراسة

الأبعاد	كليات المجتمع السعودية		كليات المجتمع الأمريكية		قيمة (ت)	الدلالة الإحصائية
	متوسط حسابي	انحراف معياري	متوسط حسابي	انحراف معياري		
البعد الأول: ممارسات عملية المواءمة	٢.٩	٠.٧٠٢	٤.٥٩	٠.٦٢٢	**١٥.٩٨**	**٠.٠٠١
البعد الثاني: مجالات عملية المواءمة	٣.٨	٠.٨٨٧	٤.٤٩	٠.٧٨٦	**٥.١٧**	**٠.٠٠١
البعد الثالث: أنشطة عملية المواءمة	٣.٥	٠.٨٧٥	٤.٧٢	٠.٧٨٩	**٩.٢١**	**٠.٠٠١
البعد الرابع: مقاييس عملية المواءمة	٢.٠٩	٠.٨٦٦	٤.٤٦	٠.٧٥٣	**١٨.٢٩**	**٠.٠٠١
المجموع العام	**٣.٠١**	**٠.٨٦٦**	**٤.٥٥**	**٠.٧٥٣**	**١١.٨٩**	**٠.٠٠١

من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (٦)، فإن درجة المواءمة بين مخرجات التعليم لكليات المجتمع السعودية وحاجات ومتطلبات سوق العمل كانت متوسطة حسب المقياس المتبع بالدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للمواءمة سالفة الذكر (٣.٠١) وبانحراف معياري (٠.٨٦٦)، أما كليات المجتمع الأمريكية المبحوثة فإنها درجة مواءمتها بين مخرجات التعليم لها وحاجات ومتطلبات سوق العمل كانت عالية؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لذلك (٤.٥٥) وبانحراف معياري (٠.٧٥٣). وتشير قيمة (ت) الواردة في الجدول رقم (٦) والدالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠.٠١)، أن هناك فروقات معنوية في درجة المواءمة موضوع الدراسة بين كليات المجتمع السعودية والأمريكية ولصالح الكليات الأمريكية محل الدراسة.

وتعكس النتائج الواردة في الجدول رقم (٦) التباين الواضح بين كليات المجتمع الأمريكية وكليات المجتمع السعودية في سياق درجة المواءمة بين مخرجات التعليم لكليات المجتمع السعودية وحاجات ومتطلبات سوق العمل بأبعادها المتنوعة في إطار الممارسات والمجالات والأنشطة والمقاييس. ويمكن أن يعزى ذلك إلى أن عملية المواءمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل في المملكة تعتريها جوانب ضعف تعزى إلى انخفاض الكفاءة الداخلية النوعية لمؤسسات التعليم العالي (حسين، ٢٠١٢)، أما في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد تم بلورة مجموعة من الممارسات التي تعزز عملية المواءمة سالفة الذكر وتقليص الفجوة بين قطبي هذه العملية –مخرجات التعليم العالي وسوق العمل-، بالاستناد إلى التعامل مع ثلاثة محاور هي محور سوق العمل

ومحور اصلاحات الاقتصاد ومحور تطوير التعليم (نصار، ٢٠١٤). كما قد يعزى هذا التباين إلى ما أشارت إليه دراسة العوهلي وأخرون (٢٠١٠) من وجود ضعف في تحقيق عملية المواءمة بسبب ضعف التنسيق بين هذه كليات المجتمع السعودية وسوق العمل في مجال تخطيط الاحتياجات والبرامج والمناهج والخطط الدراسية.

كما يمكن تفسير هذه النتائج إلى محدودية جهود كليات المجتمع السعودية في تطبيقها لمعايير الجودة والاعتماد الأكاديمي مقارنةً بكليات المجتمع الأمريكية التي قطعت شوطاً هاماً في هذا السياق، وذلك في ضوء وجود ارتباط وثيق بين جهود الجامعات في التحسين المستمر لجودة برامجها وممارساتها، وبين مخرجات التعليم لديها، وبالتالي تحقيق أفضل مخرجات ذات جودة عالية تتوافق مع متطلبات وحاجات سوق العمل الحالية والمستقبلية، كما ورد في دراسة السرحان (٢٠١٢). ومن جهةٍ أخرى، يمكن أن يكمن السبب وراء هذه النتيجة إلى وجود بعض العقبات والتحديات التي تواجه كليات المجتمع السعودية في تحقيق المواءمة المنشودة مقارنةً بنظيراتها الأمريكية، فقد أظهرت دراسة العاني والنعيمي (٢٠١٣) وجود بعض التحديات في هذا السياق كمحدودية تعاون القطاع الخاص والممارسات الحكومية الداعمة لذلك. أو قد يعزى ذلك إلى الفجوة العالية بين مخرجات التعليم العالي وجودتها في سياق حاجات سوق العمل كما أظهرته دراسة كيظان وآخرون (٢٠١٩) في إطار بعض المعوقات المرتبطة بالتنمية وسوق العمل والتعليم والمجتمع.

التوصيات:

في إطار نتائج الدراسة الحالية، يوصي الباحث بالآتي:

١- ضرورة إيلاء الجهات القائمة على كليات المجتمع السعودية مزيداً من الاهتمام بدرجة المواءمة بين مخرجات التعليم لهذه الكليات وحاجات ومتطلبات سوق العمل من خلال بلورة السياسات الكفيلة بتحقيق ذلك.

٢- يجب على القائمين على كليات المجتمع السعودية العمل على تحليل خصائص الاقتصادات العالمية والوطنية، والأخذ بعين الاعتبار ديناميكيات سوق العمل الإقليمية والمحلية، وأنشطة التعلم القائم على العمل كممارسات هامة على صعيد المواءمة بين مخرجات التعليم لهذه الكليات وحاجات ومتطلبات سوق العمل.

٣- ضرورة تبني الجهات القائمة على كليات المجتمع السعودية المقاييس المتعلقة بتحقيق التوافق بين مخرجات التعلم ومتطلبات سوق العمل على غرار كليات المجتمع الأمريكية.

٤- ضرورة أن تستند عملية المواءمة بين مخرجات التعليم لكليات المجتمع السعودية وحاجات ومتطلبات سوق العمل على ثلاثة محاور هي محور سوق العمل ومحور اصلاحات الاقتصاد ومحور تطوير التعليم على غرار ما هو ممارس في الولايات المتحدة الأمريكية.

٥- إجراء دراسات للتعرف على المعوقات والتحديات التي تحول دون تبني كليات المجتمع السعودية للمواءمة الجيدة والمناسبة بين مخرجات التعليم لهذه الكليات وحاجات ومتطلبات سوق العمل، وبلورة الحلول الممكنة لتخطيها.

المراجع:

أولا: المراجع العربية

- الأنصاري، عيسى بن حسن (٢٠٠٠). *دور مراكز خدمة المجتمع بمؤسسات التعليم في تلبية احتياجات* سوق العمل [ورقة بحثية]. بحوث الملتقى الأول لعمداء خدمة المجتمع في الجامعات السعودية ٢٠٠٠، الدمام، جامعة الأمام محمد بن سعود الاسلامية، السعودية.
- التركستاني، حبيب الله محمد (٢٠٠٥). *المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل* [ورقة بحثية].ورشة عمل طرق تفعيل وثيقة الآراء للأمير عبدالله بن عبدالعزيز، ٣٠ يناير-١ فبراير، ٢٠٠٥، جدة، السعودية.

- حسين، ناصر ميلاد (٢٠١٢). *سياسات الملائمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل في الدول العربية* [رسالة ماجستير غير منشورة] . جامعة الفاتح، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ليبيا.
- رفاني، أيوب (٢٠٢٢). الأساليب الإحصائية في تقدير أحجام العينات في علوم الإعلام والاتصال. *مجلة المعيار*، ٢٦(٦٤)، ١٠٨٨-١١٠١.
- الرويس، عزيزة (٢٠١٩). تعزيز دور المناهج الدراسية في سد الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠. *مجلة كلية التربية*، ١٩(١)، ٤٣٩-٤٧٢.
- داغر، أزهار والطروانة، أخليف والقضاة، محمد (٢٠١٦). درجة مواءمة مخرجات التعليم العالي الأردني لحاجة سوق العمل. *مجلة دراسات، العلوم التربوية*، ٤٣ (٥)، ٢٠٣٣-٢٠٤٩.
- دمنهوري، هند محمد (٢٠١٣). أسباب عدم مواءمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل. مجلة *جامعة الملك عبدالعزيز، الاقتصاد والإدارة*، ٢٧ (١)، ١-٥٦.
- دمنهوري، هند (٢٠١٣). أسباب عدم مواءمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل السعودي. *مجلة الملك عبد العزيز*، ٢٧ (١)، ١-٢٢.
- السرحان، عطا (٢٠١٣). أثر تطبيق معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي على تسويق مخرجات التعليم في الجامعات السعودية. *المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي*، ٦ (١٣)، ١-١٧.
- المرزوقي، شريفة (٢٠٢٠). محددات التوافق بين مخرجات مؤسسات التعليم العالي، ومتطلبات سوق العمل الحكومي في مجال الاتصال: دراسة حالة على كلية الاتصال بجامعة الشارقة وعدد من المؤسسات الحكومية. *مجلة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية*، ١٧(٢)B، ٣٣١-٣٧٢.

موقع وزارة التعليم (٢٠٢٣). على الرابط https://www.moe.gov.sa/ar/Pages/vision2030.aspx

- نصار، هبة (٢٠١٤). *السياسات الاقتصادية وسياسات سوق العمل لتشجيع خلق فرص العمل للشباب في الدول العربية* [ورقة بحثية].الندوة الإقليمية الثلاثية للخبراء حول "تشغيل الشباب والاستخدام في المنطقة العربية. عمان-الأردن، ٦-٨ ابريل ٢٠١٤.
- يونس، مجدي (٢٠٠٢). مدى ملائمة خريجي الجامعات السعودية لاحتياجات سوق العمل السعودي. *مجلة البحوث النفسية والتربوية*، ١٧ (٣)، ٤٤-٧٥.

ثانيا: المراجع الأجنبية

- Adams, J. L., Edmonson, S. L., & Slate, J. R (2013). Community colleges and market responsiveness: a conceptual analysis and proposed model. *Community College Journal of Research and Practice*, *37*(7), 528–540.
- Alfred, C., Charner, I., Johnson, L. & Watts, E (2013). *Work-based learning opportunities for high school students, Louisville*. KY: National Research Center for Career and Technical Education.
- Aspen Institute (2014). *A Guide for Using Labor Market Data to Improve Student Success*. (2013). Aspen Institute: College Excellence Program. http://www.aspeninstitute.org/sites/default/files/content/upload/AspenGuideforUsingLaborMarketData.pdf
- Capelli, Peter (2014). *Skill gaps, skill shortage, and skill mismatches: evidence for the US*. Working Paper 20382. Cambridge, MA: National Bureau of Economic Research.
- Chan, A., & Derry, T (2013). *A roadmap for transforming the college-to-career experience. Wake Forest University*. http://rethinkingsuccess.wfu.edu/files/2013/05/A-Roadmap-for-Transforming-The-College-to-Career-Experience.pdf
- Cleary, J. L., & Noy, M. V (2014). *A Framework for higher education labor market alignment: lessons and future directions in the development of jobs-driven strategies* [Reoprt]. Rutgers, The State University of New Jersey, John J. Heldrich Center for Workforce Development. https://eric.ed.gov/?id=ED565469
- Colby, A., Sullivan, W., Sheppard, S. D., & Macatangay, K (2018). *Educating engineers: designing for the future of the field*. San Francisco, CA: Jossey-Bass.

- de Castro, B., & Mechur Karp, M (2009). *A typology of community college-based partnership activities*. Community College Research Center. 2008 National Community College Symposium
- Dominus, S (2013). *How to get a job with a philosophy degree*. New York Times, Sept. 13, 2013.
- Fain, P (2013). *Competent at What?, Inside Higher Education*. http://www.insidehighered.com/news/2013/12/12/lumina-funded-group-seeksleadconversation-competency-based-education.
- Froeschle, R (2019). *Labor Supply / Demand Analysis: Approaches and Concerns, Austin, TX: Texas Workforce Commission*. http://socrates.cdr.state.tx.us/iSocrates/Files/SupplyAndDemandAnalysis.pdf
- Goldberg, J. & Smith, J (2017) Effects of education on labor market outcomes, *Higher Education Journal Revision Edition. 8*(3), P 1-48.
- Harmon, R., & MacAllum, K (2019). *Documented characteristics of labor market-responsive community colleges and a review of supporting literature*. Rockville, MD: Westat, Inc., Washington, DC: Academy for Educational Development.
- Holzer, H., & Fellow, V (2015). *Job market polarization and U.S. worker skills: A tale of two middles. The Brookings Institution*. https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/06/polarization_jobs_policy_holzer.pdf
- Kelderman, E (2013). *Texas' technical colleges are banking on student earnings*. Chronicle of Higher Education. September 9. MA: Butterworth-Heinemann.
- Merwe, A (2010). Does human capital theory explain the value of higher education? A South African case study. *American Journal of Business Education, 3*(1), 107-118

- Pellegrino, J. & Hilton, M (2014). *Education for life and work: developing transferable knowledge and skills in the 21st century*. Washington DC: National Academies Press. http://www.nap.edu/catalog.php?record_id=13398
- Rothwell, J (2014). *Still searching job vacancies and STEM skills*. Washington DC: Brookings.
- Schneider, M (2013). *Higher education pays: but a lot more for some graduates than for others*. Washington DC: American Institutes for Research and CollegeMeasures.org.
- Sparks, E., Waits, M., Heidkamp, M., Van Horn, C. & Fichtner, A (2011). *Degrees for what jobs: raising expectations for universities and colleges in a global economy*. Washington DC: National Governors Association Center for Best Practices.
- Stasz, C., & Brewer, D. J (1998). Work-based learning: Student perspectives on quality and links to schools. *Educational Evaluation and Policy Analysis*, *20*(1), 31-46.
- U.S. Employment - Statistics & Facts. (2019). Retreived from: https://www.statista.com/topics/771/employment/
- Van Horn, C., & Corre, N (2020). *The labor market, then and now: Changing realities in the 21st century*. New Brunswick, NJ: John J. Heldrich Center for Workforce Development, Rutgers University.
- Wilson, B (2020). *How many more skilled workers do we need?* Washington DC: National Skills Coalition.